

Distr.
GENERAL

A/49/678
S/1994/1314
18 November 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



مجلس الأمن

السنة التاسعة والأربعون

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والأربعون

البند ٩٩ من جدول الأعمال

تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون

اللاجئين، المسائل المتصلة باللاجئين

والعائدين والمشردين والمسائل الإنسانية

رسالة مؤرخة ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ موجهة الى
الأمين العام، من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طيا رسالة مؤرخة ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، موجهة إليكم من سعادة
السيد عثمان أرتوغ، ممثل الجمهورية التركية لقبرص الشمالية.

وأكون ممتنا إذا ما أمكن تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في
إطار البند ٩٩ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) إينال باتو

السفير

الممثل الدائم

رسالة مؤرخة ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ موجهة الى
الأمين العام من ممثل الجمهورية التركية لقبرص الشمالية

يشرفني أن أرد على الكلمة التي أدلى بها ممثل القبارصة اليونانيين في اجتماع اللجنة الثالثة المعقود في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ في إطار البند ٩٩ من جدول الأعمال المعنون "تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، المسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين، والمسائل الإنسانية، وإعمالاً "لحق الرد" الذي استعمله السيد شامبوس، فيما يبدو أنه دفاع عن لقبه ولقب إدارته.

يجدر القول إن لدى الإدارة القبرصية اليونانية الكثير مما يجعلها تتخذ موقفا دفاعيا فيما يتعلق بتسميتها المزعومة باسم "حكومة قبرص"، باعتبار أن هذا اللقب مغتصب في واقع الأمر ومكتسب بالقوة المسلحة والخداع السياسي في ماض يرجع الى سنة ١٩٦٣، حين مكّنت ظروف الحرب الباردة القبارصة اليونانيين من الإفلات بهذه السرقة السياسية. إن كون العالم قد تفاضى منذ ذلك الحين عن الأمر الواقع في قبرص، أي مواصلة احتلال النظام القبرصي اليوناني الغاصب، لمقعد الحكومة، لا يضيفني أي صفة قانونية أو معنوية أو شرعية على ادعائه بأنه حكومة لكامل الجزيرة، ذلك أن الشعب القبرصي التركي، وهو طرف مساو في الكيان السياسي الثنائي القومية لقبرص منذ ١٩٦٠، لم يعلن قبوله قط بهذا الادعاء.

إلا أن التكلفة السياسية للإبقاء على الوضع القائم في قبرص، من خلال معاملة الطرف القبرصي اليوناني كما لو كان حكومة للجزيرة بأكملها، تمثلت لسوء الحظ بإدامة النزاع القبرصي. كما أجهضت كافة الجهود المبذولة للتوصل الى حل عادل وقابل للاستمرار. ومنحت الطرف الآخر ميزة اعتباطية ومجحفة على الساحة الدولية، فاستعملها منطلقا لشن هجمات سياسية شريرة، ومباشرة حملة تضليل إعلامي واسعة النطاق ضد شريكه السابق، القبارصة الأتراك، معمقا بذلك انقسام الجزيرة. وليست مداخلات السيد شامبوس خلال المناسبة المشار إليها آنفا، إلا تعبيراً آخر عن هذه الحملة الخبيثة النوايا والمتواصلة بغير هوادة.

ولن أدخل في التفاصيل في معرض تفنيد مضمون الكلمة الأصلية للممثل القبرصي اليوناني، فقد سبق أن فندت هذه الشعارات الجوفاء في مناسبات مماثلة، ولا سيما في الرسالة التي وجهتها الى سعادتكم بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ (A/C.3/48/23) المؤرخة ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣). وحسبي بأنني قدمت في تلك الرسالة أدلة دامغة عمن غزا قبرص واحتلها بين عامي ١٩٦٣ و ١٩٧٤، وخلف ٣٠ ٠٠٠ لاجئ قبرصي، وخراباً لا يوصف ومعاناة للقبارصة الأتراك، وتسبب بالتقسيم الحالي.

إلا أنه بودي أن أتوقف عند بُعد جديد ظهر حديثاً في نزوع الطرف القبرصي اليوناني المعتاد الى تشويه الحقيقة، وهو ما مارسه ممثل القبارصة اليونانيين مرة أخرى في معرض استخدامه "لحق الرد"، وهو حق لا أستطيع أن أمارسه بصفتي نظيراً له، إلا كتابة، بسبب اغتصاب الطرف القبرصي اليوناني مقعد قبرص في الأمم المتحدة ومواصلة شغله.

لقد دأب الطرف القبرصي اليوناني، في محاولة يائسة لتبرير احتكاره غير المشروع للقب "جمهورية قبرص"، على نشر الدعاية التي لا سند لها التي تزعم أن ما حدث في ١٩٦٣ كان تمردا للقبارصة الأتراك على الحكومة التي انسحبوا منها "بناء على تعليمات من أنقرة" كجزء من "خططهم التقسيمية".

ويمكن العثور على أوضح دليل على مثل هذا العبث، في وسائل الإعلام العالمية التي ترجع الى ذلك الوقت، وكذلك في تقارير الأمين العام ذات الصلة. ويكفي نموذج واحد من كل من هذين المصدرين لإيضاح هذه النقطة:

"يدعي القبارصة اليونانيون أن العديد من الأتراك قد دفعوا، تحت تهديد زعمائهم، الى تشكيل جيوب واسعة، الهدف منها التمهيد لدولة منفصلة واتحادية. ويصعب إيجاد دليل يدعم هذا الزعم. وإنما يبدو أن دافعهم هو حماية أنفسهم من هجوم مباغت أكثر منه محاولة محسوبة لإنشاء دولة منفصلة". (عن الديلي تلغراف في ١٩ شباط/فبراير ١٩٦٤)

"زار الأعضاء القبارصة الأتراك بعد الظهر رئيس المجلس، الذي كرر فحوى النقاط المبينة في الفقرة ٨ أعلاه. وقال صراحة، إنه ما لم يتم التوصل الى اتفاق حول هذه المسائل، فإنه لن يسمح للأعضاء القبارصة الأتراك بدخول المجلس. وذكر السيد كلاريدس كذلك أن الأحكام الدستورية المتعلقة بإصدار القوانين من طرف الرئيس ونائب الرئيس لم تعد سارية المفعول. وقد صرح لاحقا أنه لم يعد يوجد في رأيه أي سند قانوني لبقاء الأعضاء القبارصة الأتراك في المجلس". (وثيقة مجلس الأمن S/6569 المؤرخة ٢٩ تموز/يوليه ١٩٦٥، الفقرة ١١)

وتجدر ملاحظة أن الشخص المشار إليه في هذه الفقرة على أنه "رئيس المجلس"، هو السيد كلاريدس، الزعيم الحالي لطائفة القبارصة اليونانيين.

أما عن الادعاء بأن أنقرة "أرسلت سفنا محملة بأسلحة الى القبارصة الأتراك" (الجمعية العامة، نشرة صحفية GA/SHC/3251/Corr.1، بتاريخ ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤)، فباعتقادي أن المقتطف التالي من كتاب بعنوان "ديمقراطية بقوة السلاح" بقلم السيد اندرياس باباندريو، رئيس وزراء اليونان الحالي، يوضح بجلاء لا لبس فيه ما هو البلد الذي أرسل الجنود والأسلحة والذخائر الى قبرص في الستينات انتهاكا لاتفاقي زيورخ ولندن.

"... عندها بدأت عملية سرية على نطاق ضخم كانت تتم تحت جنح الليل وتشحن خلالها الأسلحة وترسل فرق المتطوعين الذين كانوا يصلون الى قبرص بالثياب المدنية ثم يلتحقون بوحداتهم القبرصية. ولم تستكمل العملية إلا في أواسط الصيف. وقد أرسل خلالها الى قبرص ما لا يقل عن عشرين ألف ضابط وجندي مزودين بمعدات كاملة. (ديمقراطية بقوة السلاح، صفحة ١٣٢)

إن الطرف القبرصي اليوناني، بارتكابه كل ما هو مبين أعلاه والتباهي به عالمياً، ثم تجرئه بعد ذلك على أن يعيب على الآخرين، ما ارتكبه هو نفسه، إنما يسبغ على عبارة "بيزنطي" معنى جديداً. وما يكشف عنه القبارصة اليونانيون بهذا التصرف غير اللائق، ليس إلا قلة اكتراثهم بالحقيقة وبالمجتمع الدولي، فضلاً عن عدم الاكتراث بنظرائهم، القبارصة الأتراك. وإنني لوائح بأن التاريخ والمجتمع الدولي سيحكمان عليهم بمقتضى ذلك.

أكون ممتناً لو تم تعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٩٩ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) عثمان أرتوغ

ممثل

الجمهورية التركية لقبرص الشمالية
